

Distr.: General
31 January 2007

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الخامسة (A/61/652)]

٢٣٤/٦١ - تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٥/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا^(١) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٢)،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١) وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٢)؛

٢ - تشير إلى قرارها ٢٧٥/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي قررت فيه إدراج تنمية أفريقيا ضمن أولويات المنظمة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

٣ - تشير أيضاً إلى قراراتها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ و ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وتؤكد أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٣)؛

٤ - تشير كذلك إلى قرارها ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وإلى التزامها بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا؛

(١) A/61/471.

(٢) A/61/544.

(٣) A/57/304، المرفق.

٥ - **ترحب** بالجهود التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإجراء استعراض شامل يرمي إلى تعديل أوضاعها لكي يتسنى لها التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجه أفريقيا، ولتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمانة العامة؛

٦ - **تشير إلى طلبها إلى الأمين العام في الفقرة ١٢ من قرارها ٢٣٥/٦٠**، أن يقدم خطة عمل شاملة لتعزيز المكاتب دون الإقليمية، وتلاحظ مع التقدير الخطوات المتخذة من أجل تحديد دور المكاتب دون الإقليمية ومهمتها، كيما يتسنى تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية^(٤)؛

٧ - **تشير إلى الفقرتين ٩ و ١٢ من قرارها ٢٣٥/٦٠ وطلبها إلى الأمين العام**، في سياق خطة العمل، أن يكفل توفير الموارد الكافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية كي تواصل دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وللجماعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا، وأن يكفل كذلك تنفيذ التوصيات التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تنفيذًا تامًا؛

٨ - **تشير أيضًا إلى ما أعربت عنه من قلق في الفقرة ٨ من قرارها ٢٣٥/٦٠**، وتلاحظ أن عملية تعديل الأوضاع وتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ستم معالجتهما عن طريق إعادة توزيع الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأن الأمين العام سيتناول المقترحات المتبقية المتعلقة بالموارد وإعادة التنظيم في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

٩ - **تطلب إلى الأمين العام**، في سياق التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الحادية والستين المستأنفة عن الاستراتيجية الشاملة للمنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن يدرج معلومات مفصلة عن تنفيذ الفقرة ٦ من قرارها ٢٣٥/٦٠.

الجلسة العامة ٨٤

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

(٤) A/60/120 و Corr.1، الفرع التاسع.